



Distr.
GENERAL

A/38/366
29 September 1983
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون
البند ١٢١ من جدول الأعمال

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٧- ١	أولا - مقدمة
٣	٢٢- ٨	ثانيا - التقرير المرحلي لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث
٣	١٠- ٨	ألف - معلومات أساسية
		باء - موجز الأعمال التي أتمها معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث
٤	١٣-١١	جيم - تقرير مرحلي عن الدراسة التحليلية الختامية
٨	٢٠-١٨	دال - النتائج
٨	٢٢-٢١	هاء - الآثار المالية
٩	واو - ملاحظات على التقرير

المرفق

تقرير فريق الخبراء الذي دعي الى الاجتماع عملا بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة
١٠٣/٣٢، المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ : التطوير التدريجي
لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

أولا - مقدمة

- ١ - اعتمدت الجمعية العامة ، في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، القرار ٣٧/١٠٣ المعنون " التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد " .
- ٢ - وفي الفقرة ١ من ذلك القرار ، رجت الجمعية العامة من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) أن يعد المرحلة الثالثة والأخيرة من الدراسة التحليلية وأن ينجزها في موعد يسمح للأمين العام بتقديمها الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ؛
- ٣ - وفي الفقرة ٢ من ذلك القرار ، حثت الجمعية العامة الدول الأعضاء على أن تقدم في موعد لا يتجاوز ٣١ أيار / مايو ١٩٨٣ ، المعلومات ذات الصلة في صدد الدراسة بما في ذلك المقترحات المتعلقة بالاجراءات الاضافية التي يتعين اتخاذها بشأن الدراسة النهائية التي ستقدم الى الجمعية في دورتها الثامنة والثلاثين ؛
- ٤ - وفي الفقرة ٣ من القرار نفسه ، رجت الجمعية العامة من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجان الاقليمية ومركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية الناشطة في هذا الميدان التي يحددها اليونيتار ، ان تقدم المعلومات ذات الصلة وأن تتعاون وتعاوننا تاما مع المعهد في تنفيذ هذا القرار ؛
- ٥ - وفي الفقرة ٤ ، دعت الجمعية العامة اليونيتار الى أن ينتقي ، على أساس التمثيل الجغرافي العادل ، مراعيًا نظم العالم القانونية والاقتصادية المختلفة ، خبراءًا يساعدونه في تنفيذ المرحلة الأخيرة من الدراسة ؛
- ٦ - ويتضمن هذا التقرير ، المقدم عملاً بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٣٧/١٠٣ ، بالإضافة الى هذا الفرع ، التقرير المرحلي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (انظر الفرع الثاني أدناه) .
- ٧ - ويجرى تعميم الردين الواردين من بلغاريا ومدغشقر ، عملاً بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٧/١٠٣ ، بوصفها اضافة لهذا التقرير (A/35/366/Add.1) وستنشر الردود الاضافية التي قد ترد من الدول بوصفها اضافات لاحقة .

ثانياً - التقرير المرحلي لمعهد الأمم المتحدة
للتدريب والبحث

ألف - معلومات أساسية

- ٨ - رجت الجمعية العامة من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، في الفقرة ١ من قرارها ١٦٦/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ما يلي :
- " (أ) اعداد قائمة بالمبادئ والقواعد القائمة والناشئة للقانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد بصدور العلاقات الاقتصادية بين الدول والمنظمات الدولية وغيرها من كيانات القانون الدولي العام ، وأنشطة الشركات عبر الوطنية ، كما وردت في وثائق منها :
- " ١ ' اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة (١) ؛
- " ٢ ' الاعلان وبرنامج العمل المتعلقان باقامة نظام اقتصادي دولي جديد (٢) ؛
- " ٣ ' ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (٣) ؛
- " ٤ ' قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ . بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ؛
- " ٥ ' الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (٤) ؛
- " ٦ ' مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المنفق عليها على صعيد متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية (٥) ؛
- " ٧ ' الوثائق الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٦) ، والاعلانات التي أقرتها كل مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛
- " (ب) اعداد دراسة تحليلية ، استناداً الى القائمة المشار اليها في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ، عن التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد . "

٩ - وقد أبلغ معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، الجمعية العامة ، في التقرير الأول للأمين العام (A/36/143 ، الفرع الثاني ، الفقرة ٤) ، انه يوافق المستشار القانوني موافقة تامة على أن " مهمة دراسة هذه المسألة هي مسألة طويلة الأجل ، وتتطلب وقتا وموارد كافية " (A/35/466 ، الفقرة ١٢) .

١٠ - وقامت الجمعية العامة ، وفقا لذلك في قراراتها ١٠٧/٣٦ و ١٠٣/٣٧ على التوالي ، عن حكمة منها ، بتمديد ولاية معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لاكمال هذه الدراسة .

باء - موجز الأعمال التي أتمها معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث

١١ - اقتنع اليونيتار ، نتيجة ما قام به من بحوث واسعة في المكتبات وفي الميدان أعقبها تحليل دقيق للمواد التي تم جمعها ، بأن مهمته الأولى هي بناء قاعدة بيانات في شكل سهل التناول . وقد أعد اليونيتار ، لذلك ، قائمة موحدة أو خلاصة وافية بالمواضيع أو المسائل المتعلقة بمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد (UNITAR/DS/4) . وهي تشكل أول محاولة منتظمة لتجميع المصادر الدولية العديدة المشتتة في خلاصة وافية منظمة . وقد قدمت هذه الوثيقة ، بوصفها جزءا من تقرير الأمين العام (A/36/143 ، و Add.1 و 2) ، الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

١٢ - ولكن هذه الخلاصة الوافية ، لم تكن سوى مادة أولية ؛ وتعين على اليونيتار ، بالتالي ، ان يتطلع الى ما وراء هذه القائمة القيمة من المصادر الى " العالم الحقيقي" للممارسة الفعلية للدول ولتنفيذ الصكوك من قبل المنظمات الدولية ، فضلا عن قرارات المحاكم الدولية وأعمال فقهاء القانون البارزين - وقد مكنت هذه العملية اليونيتار من تحديد مبادئ موجودة بالفعل وأخرى ناشئة :

- (أ) المعاملة التفضيلية للبلدان النامية ؛
- (ب) تثبيت حصيلة صادرات البلدان النامية ؛
- (ج) السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ؛
- (د) حق كل دولة في الاستفادة من العلم والتكنولوجيا ؛

- (هـ) حق البلدان النامية في الحصول على المساعدات الانمائية ؛
(و) تحقيق المساواة للبلدان النامية في الاشتراك في العلاقات الاقتصادية الدولية ؛
(ز) التراث المشترك للإنسانية .

١٣ - وقد قدم اليونيتار الوثائق التالية الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين : ورقات بشأن المبادئ الثلاثة الاولى المدرجة اعلاه ، مشفوعة بتحليل لنصوص الصكوك ذات الصلة (UNITAR/DS/5) ، والتقرير المرحلي الذي أعده اليونيتار (A/37/409 ، الفرع الثاني) .

جيم - تقرير مرحلي عن الدراسة التحليلية الختامية

١٤ - ان الجمعية العامة ، في الفقرة ٣ من قرارها ٣٧/١٠٣ :
" ترجو من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجان الاقليمية ومركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية الناشطة في هذا الميدان التي يحددها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، أن تقدم المعلومات ذات الصلة وأن تتعاون تعاوناً تاماً مع المعهد في تنفيذ هذا القرار .

وطلب اليونيتار معلومات من ١٣٧ منظمة . وترد في الحاشية ١ أسماء هذه المنظمات .

١٥ - والجمعية العامة ، بموجب الفقرة ٤ من القرار :
" تدعو معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث الى أن ينتقي ، على أساس التمثيل الجغرافي العادل ، مراعيًا نظم العالم القانوني والاقتصادية المختلفة ، خبراء يساعدونه في تنفيذ المرحلة الأخيرة من الدراسة " .

وعين اليونيتار أربعة خبراء استشاريين للمساعدة في اعداد بقية الورقات التحليلية كما يلي :

(أ) حق البلدان النامية في الحصول على المساعدات الانمائية (منطقة افريقيا) ؛

(ب) حق كل دولة في الانتفاع بالعلم والتكنولوجيا (منطقة آسيا) ؛

(ج) تحقيق المساواة للبلدان النامية في الاشتراك في العلاقات الاقتصادية الدولية (منطقة امريكا اللاتينية) ؛

(د) التراث المشترك للانسانية (منطقة اوروبا الشرقية) .

ونذكر بأن الورقتين التحليليتين المعنوتين : " المعاملة التفضيلية للبلدان النامية " و " تثبيت حصيلة صادرات البلدان النامية " ، اللتين تتضمنهما الوثيقة UNITAR/DS/5 المقدمة الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، قد تم اعدادهما من قبل خبراء استشاريين من منطقة اوروبا الغربية .

١٦ - وقد أعد اليونيتار ، في التقرير المرحلي الأخير المذكور اعلاه (انظر الفقرة ١٣) جدولا زمنيا وسردا تفصيليا للأعمال التي ينبغي القيام بها قبل اتمام الدراسة التحليلية الختامية (A/37/409 ، الفرع الثاني ، الفقرات ٢٧ - ٣٤) . وكان الموعد المحدد لاتمام هذه الورقات التحليلية هو ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨٣ . بيد أن الخبراء الاستشاريين أعربوا عن قلقهم إذ أن هذا الجدول الزمني غير واقعي ، نظرا لتعقد الموضوع ، ورجوا تغيير الموعد الى حزيران / يونيه ١٩٨٣ . وقد حدد اليونيتار ، بناء على ذلك ، تاريخ ١٥ حزيران / يونيه كموعده النهائي لتقديم الورقات .

١٧ - وقد قام اليونيتار ، وفقا لممارسته التي تقضي بدراسة حصيلة أعماله على نحو دقيق ، قبل نشرها وتوزيعها ، من قبل خبراء بارزين متخصصين في الموضوع ، وكذلك عملا منه بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٧/١٠٣ ، بالدعوة الى عقد اجتماع لفريق الخبراء ، في الفترة من ٦ الى ٨ تموز/ يوليه ١٩٨٣ ، في نيويورك ، لاستعراض الورقات التحليلية (انظر الحاشية ٢ للفرع واو أدناه للاطلاع على قائمة أسماء أعضاء الفريق) . وكان الموعد المحدد لهذا الاجتماع هو ١٩ و ٢٠ أيار/ مايو ، ولكن كان من اللازم تغيير هذا الموعد بناء على طلب الخبراء الاستشاريين للأسباب

الواردة في الفقرة ١٦ أعلاه . وقد قدم الفريق التوصيات الرئيسية التالية للاطلاع على تقرير الفريق الكامل (انظر مرفق هذا التقرير) :

(أ) أن يقوم الخبراء الاستشاريون واليونيتار بتنقيح الأوراق : " حق البلدان النامية في الحصول على المساعدات الانعائية " ؛ و " حق كل دولة في الاستفادة من العلم والتكنولوجيا " ؛ و " التراث المشترك للإنسانية " ؛ و " تحليل نصوص الصكوك ذات الصلة " ، على التوالي ، في وقت يتيح لليونيتار اعداد هذه الأوراق لتقديمها الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين . وتحتاج الورقة المعنونة " تحقيق المساواة للبلدان النامية في الاشتراك في العلاقات الاقتصادية الدولية " تنقيحا شاملا ، وقد لا يستطيع اليونيتار ، نظرا لعدم كفاية الوقت المتبقي لبدء الدورة الثامنة والثلاثين ، ان يقدم هذه الورقة الى الجمعية العامة ؛

(ب) ان يقدم اليونيتار " التقرير المرحلي للأمين العام " الى الجمعية العامة ، حيث ان من المتعذر في هذه الظروف اعداد ورقة تحليلية ختامية قبل الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . وينبغي للتقرير المرحلي أن يلفت انتباه الجمعية العامة ، في جملة أمور ، الى تعقد المهمة الموكلة الى اليونيتار .

(ج) ان يقدم اليونيتار الدراسة التحليلية الختامية الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، وان كانت الدورة الأربعون تمثل جدولا زمنيا أكثر واقعية .

دال - النتائج

١٨- نظرا للأسباب الواردة في الفقرتين ٨ و ٩ أعلاه ، لم يتمكن اليونيتار ، للأسف من تلبية ما طلبته الجمعية العامة في الفقرتين ١ و ٥ على التوالي من قرارها ١٠٣/٣٧ :

" أن يعد [اليونيتار] المرحلة الثالثة والأخيرة من الدراسة التحليلية وأن ينجزها في موعد يسبق للأمين العام بتقديمها الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين " ؛

و" أن يقدم [الأمين العام] الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا عن الدراسة النهائية التي يعدها معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، لتتظرفيه على سبيل الأولوية تحت البند المعنون " التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد " الذي سيدرج في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة " .

١٩- بيد أن اليونيتار قد أعد الوثيقتين التاليتين وقدمهما الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين كما تنظر فيهما :

(أ) هذا " التقرير المرحلي المعنون : التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد " ؛

(ب) " وقرات تحليلية وتحليل نصوص الصكوك ذات الصلة " UNITAR/DS/6 التي تتضمن الورقات الثلاث المتعلقة بالمبادئ المدرجة في الفقرة ١٥ (أ) و (ب) و (د) أعلاه ، وتحليل النصوص الذي أعده الخبراء الاستشاريون واليونيتار على التوالي وفقا للتتقيحات التي أوصي بها فريق الخبراء " (٧) .

٢٠- ويرجو اليونيتار أن تتفهم الجمعية العامة أنه نظرا الى كون موضوع الدراسة قيد البحث واسع ومعقد ويشتمل على جميع جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية : التجارة والنقد والتصنيع والمساعدة الانمائية والمسائل العالمية المشتركة وما الى ذلك . وما يثبت التزام اليونيتار بأن يقدم ، في النهاية ، دراسة تبلغ أعلى مستويات المعرفة ، هذا العمل الضخم الذي أتمه ، لذلك يطلب اليونيتار من الجمعية العامة ، أن تدد ولايته حتى يتم هذه الدراسة التحليلية .

ها - الأثار المالية

٢١- يأمل اليونيتار في أن يتمكن من اعداد هذه الدراسة التحليلية الختامية داخليا من الموارد الخاصة به ، بيد أن اعتماد اليونيتار على التبرعات يجعل من الصعب التنبؤ بالموقف المالي للمعهد في أي وقت من أي سنة مالية . ومن ثم فقد يقوم اليونيتار ، في حدود

الآثار المالية التي قد تترتب على اعداد واتمام هذه الدراسة ، بما في ذلك استخدام فريق خيرا صغير لكنه ذو تمثيل جغرافي سليم لفحص مشروع الدراسة ، بطلب بعض المساعـدة المالية وتمديد أي مبلغ فائض من الأموال التي اعتمدها الجمعية العامة في العام الماضي .

٢٢- وسيظل اليونيتار دائما متنا ومدينا للجمعية العامة ، لما تقدمه من دعم مالي لا يقتصر فقط على هذا المشروع بل يشمل أيضا الميزانية العامة للمعهد عندما كانت تعاني عجزا يرجع الى مصدر تمويلها الذي لا يمكن التنبؤ به ، وهو التبرعات .

واو- ملاحظات على التقرير

١- قائمة المنظمات

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة ، جنيف ؛ الأمم المتحدة ، فيينا ؛ مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، نيويورك ؛ مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية ، نيويورك ؛ لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، فيينا ؛ برنامج الأمم المتحدة الانساني ، نيويورك ؛ المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، جنيف ؛ اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، أديس أبابا ، اثيوبيا ؛ معهد الأمم المتحدة الافريقي للناما الاقتصادية والتخطيط ، داكار ؛ السنغال ؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بانكوك ، تايلند ؛ معهد الأمم المتحدة الانساني لآسيا والمحيط الهادئ ، بانكوك ، تايلند ؛ اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، جنيف ، سويسرا ؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، سانتياغو ، شيلي ؛ معهد الأمم المتحدة الأمريكي اللاتيني للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي ، سانتياغو ، شيلي ؛ لجنة نزع السلاح ، جنيف ، سويسرا ؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، جنيف ، سويسرا ؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، نيروبي ، كينيا ؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، فيينا ، النمسا ؛ الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فيينا ، النمسا ؛ مكتب العمل الدولي ، جنيف ، سويسرا ؛ منظمة الأغذية والزراعة ، روما ، إيطاليا ؛ أمانة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، نيويورك ؛ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بغداد ، العراق ؛ المنظمة الدولية للملاحة البحرية ، لندن ، انكلترا ؛ مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، جنيف ، سويسرا ؛ البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، واشنطن العاصمة ؛ المؤسسة الانمائية الدولية ، واشنطن العاصمة ؛ المؤسسة المالية الدولية ، واشنطن العاصمة ؛ صندوق النقد الدولي ، واشنطن العاصمة ؛ مجموعة ال ٧٧ ، نيويورك .

منظمات دولية أخرى

المنظمة الدولية للكاكاو ، لندن ، انكلترا ؛ المنظمة الدولية للبن ، لندن ، انكلترا ؛ اللجنة الاستشارية الدولية للقطن ، واشنطن العاصمة ؛ الفريق الدراسي الدولي للرباط والزنك ، لندن ، انكلترا ؛ المجلس الدولي لزيت الزيتون ، مدريد ، اسبانيا ؛ الفريق الدراسي الدولي للمطاط ، لندن ، انكلترا ؛ المنظمة الدولية للسكر ، لندن ، انكلترا ؛ المجلس الدولي للقصدير ، لندن ، انكلترا ؛ المجلس الدولي للقمح ، لندن ، انكلترا ؛ جمعية جوز الهند لآسيا والمحيط الهادئ ، جاكارتا ، اندونيسيا ؛ رابطة البلدان المصدرة لركاز الحديد ، نيودلهي ، الهند ؛ رابطة البلدان المنتجة للمطاط الطبيعي ، كوالالمبور ، ماليزيا ؛ المجلس الحكومي الدولي للبلدان المصدرة للنحاس ، نوبلي سيرسين ، فرنسا ؛ رابطة الهكساميت الدولية ، كينغستون ، جامايكا ، جزر الهند الغربية ؛ منظمة البلدان العربية المصدرة للبتترول ، مدينة الكويت ، الكويت ؛ صندوق منظمة البلدان المصدرة للبتترول ، فيينا ، النمسا .

افريقيا

المركز الافريقي للدراسات المالية ، داكار ، السنغال ؛ مصرف التنمية الافريقي ، ابيدجان ، ساحل العاج ؛ صندوق التنمية الافريقي ، ابيدجان ، ساحل العاج ؛ مصرف دول افريقيا الوسطي ، ياوندي ، جمهورية الكاميرون المتحدة ؛ مصرف التنمية لدول افريقيا الوسطي ، بانغي ، جمهورية افريقيا الوسطي ؛ الاتحاد الجمركي الاقتصادي لافريقيا الوسطي ، بانغي ، جمهورية افريقيا الوسطي ؛ المنظمة المشتركة لافريقيا وموريشيوس بانغي ، جمهورية افريقيا الوسطي ؛ اتحاد افريقيا وموريشيوس لمصارف التنمية ، جمهورية افريقيا الوسطي ؛ مجلس معونة الاتفاق المتبادلة وصندوق الضمان ، ابيدجان ، ساحل العاج ؛ مصرف التنمية لشرقي افريقيا ، كيبالا ، اوغندا ؛ الجمعية الاقتصادية لبلاد البحيرات العظمى ، جيسيتي ، رواندا ؛ الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، لاغوس ، نيجيريا ؛ لجنة حوض بحيرة تشاد ، نجامينا ، تشاد ؛ اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة ، مدينة تونس ، تونس ؛ اتحاد نهر مانو ، فريتون ، سيراليون ؛ منظمة تنمية نهر السنغال ، داكار ، السنغال ؛ منظمة الوحدة الافريقية ، اديس أبابا ، اثيوبيا ؛ لجنة نهر النيجر ، نيامبي ، النيجر ؛ دار مقاصة غربي افريقيا ، فريتون ، سيراليون ؛ الاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا ، أوغادوغو ، فولتا العليا ؛ المصرف المركزي لدول غربي افريقيا ، داكار ، السنغال .

آسيا

اتحاد المقاصة الآسيوي ، طهران ، ايران ؛ مصرف التنمية الآسيوي ، مانيلا ، الفلبين ؛ المنظمة الآسيوية للانتاجية ، طوكيو ، اليابان ؛ أمانة رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، جاكارتا ، اندونيسيا ؛ مشروع كولومبو للتنمية الاقتصادية التعاونية في جنوب و جنوب شرقي آسيا ، كولومبو ، سرى لانكا ؛ مركز بحوث وتدريب المصارف المركزية بجنوب شرقي آسيا ، بيتالنج جايا ، ماليزيا ؛ مكتب جنوب المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي ، سوا ، فيجي ؛ لجنة جنوب المحيط الهادئ ، نومس سيدكس ، نيوكاليدونيا ؛ ندوة جنوب المحيط الهادئ ، سوا ، فيجي ؛ المنظمة الافريقية الآسيوية للانعاش الريفي ، نيودلهي ، الهند ؛ اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، بلهام ، نيويورك .

الشرق الأوسط

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، الخرطوم ، السودان ؛ الصندوق العربي للمساعدة التقنية للبلدان العربية والافريقية ، مدينة تونس ، تونس ؛ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، مدينة الكويت ، الكويت ؛ صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، الإمارات العربية المتحدة ؛ المعهد العربي للتخطيط ، الصفاة ، الكويت ؛ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان الاردن ؛ مصرف التنمية الاسلامي ، جدة ، المملكة العربية السعودية ؛ صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية ، مدينة الكويت ، الكويت ؛ جامعة الدول العربية ، القاهرة ، مصر ؛ جامعة الدول العربية ، نيويورك .

الأمريكتان

مؤسسة تنمية الأنديز ، كاراكاس ، فنزويلا ؛ الصندوق الاحتياطي للأنديز ، بوغوتا ، كولومبيا ؛ اتفاق التكامل الاقليمي الفرعي لبلدان الأنديز ، ليما ، بيرو ؛ مصرف التنمية الكاريبي ، بربادوس ، جزر الهند الغربية ، السوق المشتركة لمنطقة الكاريبي ، جورج تاون ، غيانا ؛ مؤسسة الاستثمارات الكاريبية ، جورج تاون ، غيانا ؛ مركز النقد لأمريكا اللاتينية ، مدينة مكسيكو ، المكسيك ؛ مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، تيفوسيفالبا ، هندوراس ؛ دار مقاصة أمريكا الوسطى ، تيفوسيفالبا ، هندوراس ؛ السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، غواتيمالا ، مجلس النقد لأمريكا الوسطى ، سان جوزيه ، كوستاريكا ؛ معهد أمريكا الوسطى للبحوث الصناعية غواتيمالا ؛ السوق المشتركة لمنطقة شرقي الكاريبي ، كولمبج ، أنتيغوا ؛ هيئة العطة لمنطقة شرقي الكاريبي ، باسثير ، سان كيتس ؛ معهد شؤون التكامل بين بلدان أمريكا اللاتينية ، بونس ايرس ، الأرجنتين ؛ اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحوض نهر لا بلاتا ، مونتفيدو ، اوروغواي ؛

رابطة أمريكا اللاتينية لمؤسسات التمويل الانمائية، ليما، بيرو؛ المنظومة الاقتصادية لرابطة أمريكا اللاتينية، كاراكاس، فنزويلا؛ مصرف أمريكا اللاتينية للتصدير، مدينة بنما، بنما؛ رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة، يونتفيديو، أورغواي؛ منظمة دول أمريكا الوسطى، سان سلفادور، السلفادور؛ منظمة الدول الأمريكية، واشنطن العاصمة؛ معهد البلدان الأمريكية للعلوم الزراعية، واشنطن العاصمة؛ رابطة التنمية للبلدان الأمريكية، واشنطن العاصمة؛ مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، واشنطن العاصمة؛ الجمعية الأمريكية للقانون الدولي، واشنطن العاصمة؛ رابطة المحامين القومية، واشنطن العاصمة؛ مكتب الصحة العالمية للأمريكتين، واشنطن العاصمة؛ لجنة التجارة الدولية، واشنطن العاصمة؛ الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى، غواتيمالا.

أوروبا

مصرف التسويات الدولية، سويسرا؛ مركز البحوث المعني بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد، أوكسفورد، انكلترا؛ مجلس التعاضد الاقتصادي، موسكو، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية؛ أمانة الكنولث، لندن، انكلترا؛ لجنة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، بروكسل، بلجيكا؛ الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، جنيف، سويسرا؛ مصرف الاستثمار الأوروبي، لوكسمبرغ؛ الاتحادات الاقتصادية الأوروبية، بلجيكا؛ أكاديمية لاهاي للقانون الدولي، لاهاي، هولندا؛ معهد السياسة والاقتصاد الدوليين، بلغراد، يوغسلافيا؛ معهد القانون المقارن، بلغراد، يوغسلافيا؛ المؤسسة المالية الدولية للاستثمار والتنمية في افريقيا، جنيف، سويسرا؛ مصرف الاستثمار للبلدان الشمالية، هلسنكي، فنلندا؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، فرنسا؛ الجمعية اليوغسلافية للقانون الدولي، بيوغراد، يوغسلافيا؛ "القانون"، نيس، فرنسا؛ رابطة القانون الدولي، لندن، انكلترا.

٢ - قائمة بأسماء أعضاء فريق الخبراء

جورج ابي صعب*، استاذ بالمعهد الجامعي للدراسات الدولية العليا، سويسرا؛ اكيلانوم. اكيويوس، مستشار اقليمي اقدم للنواحي القانونية في مجال التعاون الاقتصادي، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، اثيوبيا؛ ايون م. أنغل، مستشار، ادارة المنظمات الدولية، وزارة الشؤون الخارجية، رومانيا؛ صويل ك.ب. أسانتي، مدير، شعبه

* لم يتمكن من الحضور بسبب تضارب المواعيد.

الخدمات الاستشارية والاعلامية، مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، نيويورك؛ القاضي محمد البجاوي، محكمة العدل الدولية، لاهاي، هولندا؛ اوغستو سيرر سبريتو، مدير برنامج الدراسات العليا، جامعة الفلبين؛ ارغيريوس فاتوروس* الممثل الدائم لليونان لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فرنسا؛ توماس م. فرانك* استاذ بمدرسة الحقوق، جامعة نيويورك؛ سيرغيو غونزاليز غالغيز، مستشار قانوني، الشؤون الخارجية المكسيكية، المكسيك؛ فلاديمير أ. كارتاشكين، موظف قانوني أقدم ومساعد خاص لوكيل الأمين العام، ادارة الشؤون القانونية، الأمانة العامة للأمم المتحدة، نيويورك، نيويورك؛ عبد القادر كوروما* الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة، نيويورك؛ لال كوروكولا سوريا، سفير جمهورية سرى لانكا الاشتراكية الديمقراطية، السويد؛ بيتر ماريكا، استاذ بمدرسة الحقوق، جامعة واشنطن، ميسوري؛ بيرام نداي، استاذ بكلية العلوم القانونية الاقتصادية بجامعة السنغال؛ ميشيل ريسان*، استاذ بمدرسة القانون ببيل، كونكتيكت؛ سيمور روبين، نائب الرئيس للشؤون التنفيذية والمدير التنفيذي، الجمعية الأمريكية للقانون الدولي، واشنطن العاصمة؛ ميلان ساهوفيك، استاذ بمعهد السياسة الدولية، يوغوسلافيا؛ جون ف. سكوت، المدير ونائب وكيل الأمين العام، ادارة الشؤون القانونية، الأمانة العامة للأمم المتحدة، نيويورك؛ لايف سيفون*، مدير التشريع، وزارة العدل، فنلندا؛ ابراهيم شحاته*، مدير صندوق التنمية الدولية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، النمسا؛ لويس ب. سوهن، استاذ بمدرسة الحقوق، جامعة جورجيا؛ هاري وانسن، رئيس قسم القانون الدولي، اكااديمية العلوم السياسية والقانون، جمهورية ألمانيا الديمقراطية؛ دانييل زافالا*، مستشار قانوني، الائتمان التجاري بفرنسا، فرنسا.

الحواشي

- (١) قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥)، المرفق .
- (٢) قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د - ١٦) و ٣٣٠٢ (د - ١٦) .
- (٣) قرار الجمعية العامة ٣٢٢٨ (د - ٢٩) .
- (٤) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥، المرفق .
- (٥) TD/RBP/CONF/10 .
- (٦) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المجلد الأول، الوثيقة الختامية والتقارير (منشورات الأمم المتحدة . رقم البيع 64.II.B.11)؛ المرجع نفسه، الدورة الثانية، المجلد الأول و Corr.1 و Add.1 و 3 و 2 . التقرير والمرفقات

(يتمح)

.. / ..

الحواشي (تابع)

(تابع الحاشية رقم ٦)

- (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.68.II.D.14) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثالثة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.73.II.D.4) ؛
المرجع نفسه . الدورة الرابعة . المجلد الأول . التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.76.II.D.10 والتصويب) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) .
- (٧) ستوزع الأوراق وتحليل نصوصها كوثيقة من وثائق اليونتار (UNITAR/DS/6) ؛
(بالانكليزية فقط) .

مرفق

تقرير فريق الخبراء الذي دعي الى الاجتماع عملا بالفقرة ٤
من قرار الجمعية العامة ١٠٣/٣٧ ، المؤرخ في ١٦ كانون
الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ : التطوير التدريجي لمبادئ
وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي
الدولي الجديد

مقدمة

١ - عملا بقرار الجمعية العامة ١٠٣/٣٧ ، دعا المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة الى عقد اجتماع لفريق من الخبراء في نيويورك ، في الفترة من ٦ الى ٨ تموز/ يولييه ١٩٨٣ ، قام بدراسة الورقات التالية التي أعدها الخبراء الاستشاريون واليونيتار وفقا للفقرة ٤ من القرار المذكور أعلاه :

- (أ) حق كل دولة في الاستفادة من العلم والتكنولوجيا ؛
- (ب) حق البلدان النامية في الحصول على المساعدات الانمائية ؛
- (ج) التراث المشترك للإنسانية ؛
- (د) تحقيق المساواة للبلدان النامية في الاشتراك في العلاقات الاقتصادية الدولية ؛
- (هـ) تحليل نصوص الصكوك ذات الصلة .

ألف - حق كل دولة في الاستفادة من العلم والتكنولوجيا

٢ - كان هناك ، أثناء مناقشة اللجنة ، تأييد واسع النطاق للآراء التالية :

(١) يجب ألا تقتصر الورقة على تناول ممارسة أشخاص القانون الدولي ولكن يجب أن تتناول أيضا ممارسة الهيئات الخاضعة للقانون الدولي ولا سيما الشركات عبر الوطنية الحائزة على التكنولوجيا .

(٢) ينبغي أن تتضمن الصادر المقرر اذراجها في الورقة بيانات الحكومات بصيغتها الواردة في الوثائق الدولية ، بما في ذلك ، على نحو خاص ، قرارات ودراسات بعض الهيئات مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) .

(٣) تناولت الورقة ، بشكل غير وافي ، ممارسة البلدان الاشتراكية ، ولا سيما الاتفاقات الثنائية ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا .

(٤) يجب الترويج في البلدان النامية ، ولا سيما في البلدان الافريقية ، على نحو جاد ، للوعي بمضامين حق الدول في الاستفادة من العلم والتكنولوجيا .

(٥) يجب أن تبني الورقة أساسا متينا لوجود أو تطور حق الدول في الاستفادة من العلم والتكنولوجيا . ويمكن أن تكون نقطة بدء واضع الورقة ، لارساء هذا المبدأ ، هي القواعد العامة للقانون الدولي بصيغتها الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وعلان مبادئ القانون الدولي المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول . وقد أشير ، في هذا الصدد ، الى مبادئ المساواة في السيادة وواجب التعاون والتسوية السلمية للمنازعات .

(٦) تتسم الورقة ، بشكلها الحالي ، بالافراط في الوصف ، وتكرس حيزا كبيرا للعموميات . ومن ثم ينبغي ، عند التنقيح ، أن تكون ورقة تحليلية وأن تخلص الى نتائج .

(٧) يجب أن تتضمن الورقة جزءا كبيرا للمقدمة ولا يراود التعاريف ، ولا سيما فيما يتعلق بجوهر الحق والمستفيدين من هذا الحق .

وتم الاعراب عن آراء مختلفة بشأن ما يلي :

(٨) الأثر القانوني للصكوك التي اعتمدها الهيئات المتعددة الأطراف بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ؛ كان هناك رأي بأن هذه الصكوك تمثل توصيات وينبغي تناولها في الورقة على هذا الأساس . ولكن رأيا آخر يقول ان من التبسيط المفرط اعتبار كافة القرارات مجرد توصيات ؛ ان ينبغي ان تدخل في معايير تقييم الأثر القانوني لهذه الصكوك طريقة اعتماد القرارات ومضمونها وما يعقب ذلك من ممارسة الدول .

باء - حق البلدان النامية في الحصول على المساعدات الانمائية

كان هناك تأييد واسع النطاق للآراء التالية :

(٩) يجب تغيير عنوان الورقة ليصبح "مبدأ حق البلدان النامية في الحصول على المساعدة الانمائية" .

(١٠) يجب أن تضع الورقة أساسا لهذا الحق ، وقد يكون ذلك استنادا الى معايير مثل "أقل الدول نموا" ؛ و "البلدان غير الساحلية" ؛ و "البلدان النامية الجزرية" و "البلدان الحديثة التصنيع" .

- (١١) يمكن وجود قاعدة راسخة لعمدأ الحق في المساعدة في مصادر مثل : ممارسة الدول ، وبصفة عامة ، مبادئ التعاون الاقتصادي الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .
- (١٢) يجب تنقيح جزء الورقة المعنون " عطية المساعدة الانطائية " والجزء السوارد تحت العنوان الفرعي " المساواة " . وهذا يعني أن الورقة ينبغي أن تركز بصفة خاصة على تساوى الفرص . ويمكن للورقة ، بالإضافة الى ذلك ، أن تركز على الاقرار بأن التفاوت في الميدان الاقتصادي أساس لحق البلدان النامية في الحصول على المساعدة .
- (١٣) يجب أن تركز الورقة على واجب التعاون في عطية المساعدة الانطائية أو الالتزام بذلك .

جيم - التراث المشترك للانسانية

- كان هناك تأييد على نطاق واسع للآراء الآتية :
- (١٤) ان مفهوم " التراث المشترك " متطور ، رغم وجود بعض التحفظات بشأن المصطلح نفسه .
- (١٥) يجب أن تعطي الورقة أولوية لصالح البلدان النامية المستندة الى هذا المفهوم [التراث المشترك] .
- (١٦) سواء كانت " الانسانية " من أشخاص القانون الدولي أم لا ، وبالإضافة الى ذلك ، فان الامر ليس ذا اعتبار ، فقد أذن للسلطة بتمثيل الانسانية فيما يتعلق بالجزء الثاني من اتفاقية قانون البحار .
- وكانت هناك اختلافات كبيرة في الآراء بشأن ما يلي :
- (١٧) فيما يتعلق بالأثر القانوني للصكوك ، ولا سيما قرارات الجمعية العامة ، ظل صلب الخلاف ، أساسا ، مطاللا لورد في الفقرة ٨ . وتولي الورقة ، علاوة على ذلك ، أهمية أكثر من اللازم ، لأحد المصادر وهو المعاهدات .
- (١٨) منطقة القطب الجنوبي : يفيد أحد الآراء باحتمال ادراج هذه القضية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، ومن ثم لا ينبغي للورقة أن تتناولها . وبطالبا للرأى الآخر بأنه لا يجوز تجاهل مداخلات عدد كبير من الدول لدى اليونيتار لادراج هذه القضية في الدراسة . وقد تقرر ، مع ذلك ، انه ينبغي أن تتضمن الورقة ، على الأقل ، اشارة الى هذه القضية ، ولا سيما سريان النقاط الاحدى عشر المدرجة في الورقة .

دال - تحقيق المساواة للبلدان النامية
في الاشتراك في العلاقات
الاقتصادية الدولية

(١٩) كان هناك اجماع على الرأي القائل بأن هذه الورقة تتطلب تنقيحاً شاملاً حتى تغطي كافة جوانب الموضوع ، نظراً لضيق الوقت اللازم للخبير الاستشاري كي يعد ورقة شاملة .

ها - تحليل نصوص الصكوك ذات الصلة

(٢٠) قرر فريق الخبراء ، نظراً لضيق الوقت ، تقديم مناقشاته وتوصياته ، خطياً ، الى امانة اليونيتار من جانب كل عضو من أعضاء الفريق ، في موعد أدناه (٣١ تموز/يوليه ١٩٨٣ .

واو - المتابعة

(٢١) أعرب الفريق عن رأيه بأن مهمة اعداد دراسة تحليلية عن التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، مهمة معقدة وتحتاج لوقت كاف . وكان هناك اجماع على تأييد اقتراح المدير التنفيذي لليونيتار بأن يقدم ما يلي الى الجمعية العامة :

(أ) ثلاث ورقات عن المبادئ الآتية :

- ١ ' " حق كل دولة في الاستفادة من العلم والتكنولوجيا " ؛
- ٢ ' " حق البلدان النامية في الحصول على المساعدات الانمائية " ؛
- ٣ ' " التراث المشترك للانسانية " .

(ب) تحليل نصوص الصكوك ذات الصلة .

(ج) تقرير مرحلي من الأمين العام .

(٢٢) وكان هناك اجماع كذلك على تأييد اقتراح المدير التنفيذي لليونيتار والقاضي بتقديم الدراسة التحليلية الختامية الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة وبلغت انتباه الجمعية العامة الى أن الدورة الاربعين تشكل ، في الواقع ، موعداً أكثر واقعية .

(٢٣) ويوصي فريق الخبراء* ، في نهاية الأمر ، أن يدعو اليونيتار فريق خبراء* آخر للاجتماع في عام ١٩٨٤ ، لمدة اسبوع واحد على الأقل ، لمناقشة مشروع الدراسة التحليلية الختامية ، المقرر اعدادها من جانب اليونيتار ، قبل تقديمها الى الأمين العام والجمعية العامة .
